

ملخص الرسالة باللغة العربية

موضوع الرسالة: التنظيم القانوني لتداول الشيك لأمر بالتهمير الناقل للملكية (دراسة مقارنة).

محتوى الرسالة: بدأت الرسالة بمقعدة عامة تناولت هدف الدراسة، ومشكلتها، ومعوقاتها،

وكذلك تناولت منهج البحث في الدراسة، ثم خطة الدراسة.

ثم بدأت بفصل تمهدىي تناولت فيه، التعريف بالشيك، وإنشائه، موضحاً الأصل التاريخي له،

وتعريفه ووظائفه في الحياة التجارية، وتم أيضاً تناول توحيد قوانين الصرف، والمؤتمرات

الدولية التي عقدت بشأن ذلك، تلك المؤتمرات التي خرجمت بقانون موحد للشيك في سنة

1931م. بعد ذلك تم التمييز بين الشيك كورقة تجارية وباقى الأوراق التجارية، ثم أشرت

بشكل مختصر إلى أنواع خاصة من الشيكات، مثل، الشيك المسطر، والمقييد في الحساب.

تناولت فيما بعد كيفية إنشاء الشيك، والشروط الالزمة لذلك، من شروط موضوعية، وشروط

شكالية مثل الكتابة، والبيانات الإلزامية، وقد تطرقت إلى البيانات الاختيارية والبيانات الممنوعة

في الشيك.

وبدأت الفصل الأول من الرسالة بطرق تداول الشيك من حيث الشكل وأنواع التظهير. ففي

المبحث الأول تناولت طرق تداول الشيك حسب الشكل الذي يحرر فيه، وهي الشيك لأمر،

والشيك الاسمي، والشيك للحامل. وفي المبحث الثاني تناولت أنواع التظهير من حيث الشكل،

متناولاً التظهير الاسمي والتظهير على بياض والتظهير للحامل، ومن ثم تم توضيح أن

التظهير بوجه عام يكون على ثلاثة أنواع، النوع الأول: تظهير ناقل للملكية، يهدف إلى نقل

ملكية الحق الثابت في الشيك من المظهر إلى المظهر إليه. والنوع الثاني: تظهير توكيلى،

يهدف إلى توكييل المظهر إليه في تحصيل قيمة الشيك لحساب المظهر. والنوع الثالث:

التطهير التأميني، والذي يهدف إلى ضمان حق للمظهر إليه عند المظهر، وتبيّن بأن التطهير التأميني غير متصرّر في الشيك، لأن الشيك أدّاة وفاء (بحسب الأوامر العسكرية الإسرائيليّة الساريّة في الضفة الغربيّة وقطاع غزة قد يكون الشيك أدّاة اتّمان، حيث جعلت هذه الأوامر الشيك مستحق الأداء في التاريخ المبين فيه)، وعلى اعتبار أن التطهير الناقل للملكية كنوع من أنواع التطهير هو موضوع الرسالة الرئيسي، فقد أشرت إليه بشكل مختصر في هذا الموضع، لأنني سوف أتناوله بالتفصيل في الرسالة، ثم تناولت بشكل محوري التطهير التوكيلي وبعدها التطهير التأميني.

والفصل الثاني من الرسالة تناولت فيه شروط التطهير الناقل للملكية. مشيراً إلى الشروط الموضوعية الواجب توافرها في المظهر من أهلية ورضا، وكذلك الشروط الواجب توافرها في المظهر إليه، وكذلك الشروط الواجب توافرها في التطهير كتصرف إرادي قانوني وهي المحل والسبب. ثم انتقلت لدراسة الشروط الشكليّة للتطهير الناقل للملكية مثل الكتابة والتوقّع مشيراً إلى آثار (جزاء) ترك بيانات التطهير الإلزامية، كذلك أشرت إلى الشروط الاختيارية التي يمكن إدراجها عند تطهير الشيك تطهيراً ناقلاً للملكية والتي لا تؤثّر على صحة التطهير مثل تاريخ التطهير، وبيان وصول القيمة، وبيان حظر التطهير.

الفصل الثالث من الرسالة، تناولت فيه آثار التطهير الناقل للملكية وأحكام تنظم صوراً خاصة له، فتناولت في المبحث الأول الآثار وهي: إضفاء صفة الحامل الشرعي على المظهر إليه بمجرد التطهير، وانتقال الحقوق الناشئة عن الشيك إلى المظهر إليه، مثل الحقوق الصرفية، والتزام المظهر بضمان الوفاء. وآخر الآثار المرتبطة على التطهير الناقل للملكية هو تطهير الدفوع، وهذا الآثر يعتبر من أهم الآثار في التطهير الناقل للملكية. فتطهير الدفوع أو ما يُعرف بقاعدة تطهير الدفوع، تناولت فيه التكييف القانوني لهذه القاعدة، وإلى شروط تطبيقها.

المبحث الثاني من الفصل الثالث، تناولت فيه الأحكام التي تنظم صوراً خاصة للتطهير، مثل حكم التطهير الحاصل بعد ميعاد الاستحقاق ومدة الاحتياج، وكذلك حكم التطهير الجزئي والمقييد بشرط، وحكم التطهير المشطوب، وحكم النيابة في التطهير إلى غير ذلك من أحكام وردت في الرسالة.

وأشير بأنني حرصت في هذه الدراسة على دراسة القوانين السارية في الضفة الغربية وقطاع غزة ذات العلاقة بموضوع الرسالة، مشيراً إلى أحكام مشروع قانون التجارة الفلسطيني (التعديل الأخير، حسب المذكورة الإيضاحية) فيما يتعلق بموضوع الدراسة. هذا مع المقارنة بقانون جنيف الموحد الخاص بالشيك ومع تشريعات بعض الدول المجاورة، مثل قانون التجارة المصري الجديد رقم (17) لسنة 1999م بشكل خاص.

نتيجة رئيسية: من ميزات مشروع قانون التجارة الفلسطيني، بأنه سيوحد قانون التجارة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيلغى كافة الأوامر العسكرية، ذات العلاقة التي عدلت في أحكام قانون التجارة. ولكن على الرغم أن مشروع قانون التجارة تدارك قسم من مواقع القصور بالتشريعات المعمول بها في فلسطين، إلا أنه أغفل قسماً آخر ليس بالقليل. ومن الأمور التي تداركها المشروع، هي عدم جواز تحرير الشيكات إلا على نماذج معدة من المصرف، وهذا لم يكن موجوداً في التشريع الأردني الساري. ومن الأمور التي لم يendarكها المشروع، أنه أبقى على التطهير للحام.

توصية رئيسية: ومن التوصيات الرئيسية ذات العلاقة بموضوع الدراسة هو ضرورة العمل على تدارك بعض النقص في المواد القانونية الواردة في المشروع مثل النص الذي يبين حكم تطهير الشيك للمسحوب عليه، فمثل هذا النص غير وارد في المشروع.